الآثار الاجتماعية والاقتصادية لحرب 2024 على لبنان

© UNICEF/UNI655532/al Mussawir - Ramzi Haidar

الرسائل الرئيسية

بدأت حرب 2024 على لبنان وهو لا يزال تحت وطأة **ست سنوات من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية**، وعقود من التحديات السياسية والأمنية والإدارية.

ألحقت الحرب **دماراً هائلاً بلبنان**. فقد سجّلت الغارات الجوية الإسرائيلية من تشرين الأول/أكتوبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2024 واحداً من **أعلى أعداد الهجمات عالمياً في القرن الحادي والعشرين.**

انخفضت معدلات التوظيف في القطاع الخاص بنسبة **25 في المائة**، وخسرت حوالي **29 في المائة** من **الشركات المتضرّرة من الحرب جميع موظفيها.**

أشارت نتائج مسح للشركات ولأنشطة سُبُل العيش إلى أن **15 في المائة** منها تعطلت بشكل دائم، و **21 في المائة بشكلٍ مؤقت**؛ وظلّت **24 في المائة من الشركات مغلقة** بعد وقف إطلاق النار في المناطق الأكثر تضرّراً.

واجه حوالي **500,000 طالب انقطاعاً كبيراً عن التعليم** وظل **69 في المائة من الأطفال خارج المدرسة** حتى وقف إطلاق النار.

بلغت معدّلات **تغذية الأطفال** في لبنان مستويات حرجة، لا سيّما في محافظتي بعلبك الهرمل والبقاع، حيث يعاني أكثر من **51 في المائة** و **45 في المائة** من الأطفال دون سن الثانية على التوالي من **فقر غذائي حاد**.

انخفض ترتيب لبنان على **دليل التنمية البشرية**، نتيجة للأزمات المتداخلة، **إلى مستويات عام 2010**، في تراجع بنحو 14 عاماً.

يُتوقَّع، في حال تنفيذ الإصلاحات اللازمة، أن يبلغ **الناتج المحلي الإجمالي** للبنان **46.9 مليار دولار** في عام 2030. ومع ذلك، سيظل أقل بنسبة **8.4 في المائة** من الرقم القياسي المسجَّل في عام 2017 البالغ 51.2 مليار دولار قبل الأزمة المالية.

يتطلّب التعافي السريع والمستدام إعطاء الأولوية للعوامل التمكينية الرئيسية، وتمهيد الطريق أمام نمو اقتصادي صحي، وإنشاء أنظمة حماية اجتماعية قوية، وإصلاح القطاع المالي. ويتطلّب أيضاً استعادة الثقة في المؤسسات الحكومية من خلال تحسين الحوكمة وتقديم الخدمات، وتحسين الوصول إلى البنية الأساسية الحيوية.

© UNICEF/UNI655537/al Mussawir - Ramzi Haidar

السياق

أدّى اندلاع الحرب على غزة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى نشوب صراع على طول الحدود الجنوبية للبنان. وقد أوقع هذا الصراع أضراراً جسيمة بالبلد، ولا سيّما مناطقه الجنوبية. وشهد شهر أيلول/سبتمبر 2024 تصعيداً في العمليات العسكرية الإسرائيلية، فتوسّع نطاقها إلى مختلف أنحاء لبنان. وقد نشبت هذه الحرب وسط أزمة متعددة الأوجه عانى منها لبنان على مدى السنوات الست الماضية.

1. موجز عن الحرب: الهجمات والذخائر غير المنفجرة

يمكن تقسيم حرب لبنان التي بدأت في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى ثلاث مراحل. المرحلة الأولى هي الحرب المضبوطة (من 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 22 أيلول/سبتمبر 2024). خلال هذه المرحلة، اقتصرت الحرب على مناوشات يومية وحوادث تبادل إطلاق النار، معظمها على طول الحدود الجنوبية. المرحلة الثانية هي تصعيد الحرب (من 23 أيلول/سبتمبر إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024)، حيث شُنَّت عملية عسكرية واسعة النطاق امتدّت إلى مناطق في جميع أنحاء البلد. وتضمنت هذه المرحلة غزواً برياً بدأ في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2024. والمرحلة الثالثة هي وقف إطلاق النار (اعتباراً من 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024) والذي لا يزال سارياً رغم الانتهاكات العديدة المبلَّغ عنها.

وكانت الهجمات في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2024 هي الأشد كثافة من بين المراحل الثلاث. حيث كان عدد الغارات الجوية الإسرائيلية خلال هذين الشهرين من بين الأعلى عالمياً في القرن الحادي والعشرين. وفي المتوسط، خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2024، قُتِل أكثر من ثلاثة أطفال يومياً، ونزح أكثر من 1.2 مليون شخص، منهم أكثر من 400,000 طفل.

2. الخسائر البشرية والنزوح

في 9 كانون الثاني/يناير 2025، أفادت وزارة الصحة العامة بأن الحرب أودت بحياة 4,285 شخصاً، يمثل النساء والأطفال نسبة كبيرة منهم. وبالمجمل، حصدت الحرب أرواح 292 طفلاً و861 امرأة، شكّلوا 27 في المائة من مجموع القتلى منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتسبّبت الهجمات في وقوع عدد هائل من الإصابات، فحتى 9 كانون الثاني/يناير 2025، كان قد أُصيب نحو 17,200 شخص، منهم 1,479 طفلاً و2,890 امرأة. وأوقعت الهجمات المباشرة على المستشفيات والمراكز الصحية وسيارات الإسعاف 241 قتيلاً و295 مصاباً بين الطاقم الطبي وشبه الطبي. وأدّت الحرب أيضاً إلى موجة نزوح ضخمة. وفور إعلان وقف إطلاق النار في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، سارع النازحون إلى العودة إلى ديارهم. وحتى 20 شباط/فبراير 2025، كان 98,994 نازحاً على الأقل غير قادرين على العودة إلى مجتمعاتهم بسبب الاحتلال المستمر، والأضرار في البنية الأساسية والمساكن، والمخاوف الأمنية.

©UNICEF/UNI667675/Choufany

3. تقييم الضرر

وفقا لتقييمات أجريت عن بعد، تعرّض 63,962 مبنىً، يضم 229,125 وحدة سكنية وغير سكنية، إلى التدمير أو إلى مستويات مختلفة من التضرّر (بين الشديد والمتوسط والممكن) في محافظات جنوب لبنان، والنبطية، وبعلبك الهرمل، والبقاع، وبيروت، وجبل لبنان. ويبلغ الحجم التقديري للحطام الناتج عن هذه المباني 12,008,535 متراً مكعباً، ويتراوح وزنه بين 27,216,257 (أعلى تقدير) و20,442,433 (أدنى تقدير) طناً متريا، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام استخلُصت من دون حساب الحطام الناجم عن أضرار الطرق.

في كانون الأول/ديسمبر 2024، أشار تقييم سريع لأثر الحرب على البلديات إلى أن عدد المباني المتضرّرة يبلغ 90,076، منها 66,587 تضرّرت بشكل جزئي و23,489 بشكل كامل. ويشمل ذلك 59,577 وحدة سكنيّة، دُمِّرت 29 في المائة منها بالكامل؛ و14,748 مؤسسة تجارية، دُمِّرت 26 في المائة منها بالكامل؛ و14,762 من الأصول الزراعية، دُمِّرت 19 في المائة منها بالكامل. وبالنسبة إلى البنى والخدمات الأساسية، فقد تعرّضت لأضرار جسيمة 989 بنية أساسية وخدماتية، توزّعت بين مرافق صحية وتعليمية وطرق ومحطات لمعالجة المياه.

وأُبلِغ عن أعلى كثافة للمباني المدمّرة أو المتضرّرة في النبطية، حيث بلغ العدد 31,451 مبنىً، تليها محافظة الجنوب حيث دُمِّر أو تضرّر 17,842 مبنىً. وشملت المناطق الأخرى المتضرّرة بشدة محافظات بعلبك الهرمل، والبقاع، وبيروت، وجبل لبنان. وسجَّلت النبطية أعلى نسبة من الدمار الكامل للقطاع الزراعي، حيث بلغت 58 في المائة، تليها صور بنسبة 52 في المائة، وبنت جبيل بنسبة 33 في المائة. وهذه الخسائر مقلقة للغاية، لأنها ترتبط بقضايا لها أهمية حاسمة، مثل تلوث المياه، والضرر اللاحق بالنُّظُم البيئية، وبسُبُل عيش المزارعين.

© UNICEF/UNI707584/Choufany

وفي الفترة ما بين 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ووقف إطلاق النار، تضرّر ما لا يقل عن 34 مرفقاً للبنية الأساسية للمياه جرّاء الهجمات، ما أثّر على إمدادات المياه لأكثر من 400,000 شخص.

4. الأثر البشري والاجتماعي

تشير أحدث التوقعات إلى أن ما يقرب من 1.6 مليون شخص يواجهون مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وإلى أن حوالي 928,000 من هؤلاء الأشخاص مواطنون لبنانيون.

وقد ازدادت نسبة المواطنين اللبنانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر في لبنان ثلاث مرات بين عامي 2012 و2022، من 11 في المائة إلى 33 في المائة[1]. وقد ساهمت الحرب خلال عامي 2023 و2024 في رفع معدّلات الفقر النقدي، ولا سيّما في محافظات بعلبك الهرمل، والنبطية، وجنوب لبنان.

1. لا تشمل هذه النتيجة محافظات بعلبك الهرمل والنبطية والجنوب بسبب نقص البيانات المتاحة عنها.

فاقمت الحرب كثيراً المصاعب التي كانت سوق العمل في لبنان تعاني منها. فانخفضت العمالة في القطاع الخاص بنسبة 25 في المائة خلال الحرب. وكان الوضع أشد وطأة على سكان المناطق المتضرّرة مباشرة من القصف حيث فَقَدَ 36 في المائة من العمال وظائفهم، مقارنةً بنسبة 17 في المائة في المناطق غير المتضرّرة. وأصبح 14 في المائة من الأفراد الذين كانوا يعملون قبل الحرب عاطلين عن العمل بعد انتهائها. وكانت وتيرة التعافي أبطأ بكثير في المناطق المتأثرة بالنزاع، إذ لا يزال 24 في المائة من العمال المقيمين فيها من دون عمل، مقارنة بنسبة 7 في المائة في المناطق التي لم تُستَهدف مباشرة. وكانت نسبة النساء اللواتي فقدن وظائفهن في القطاع الخاص أكبر بكثير من نسبة الرجال، إذ بلغت نسبة النساء 18 في المائة مقارنة بنسبة 12 في المائة من الرجال. وتسبّبت الحرب بانخفاض دخل فئة كبيرة من العمال، حيث انخفضت إيرادات 35 في المائة منهم. وفي المتوسط، انخفض الدخل الشهري لمن ظلوا يعملون بنسبة 15 في المائة.

بحلول 1 تشرين الأول/أكتوبر 2024، كان 769 مرفقاً تعليمياً قد تحوّل إلى مراكز إيواء بسبب النزوح الناجم عن الهجمات العسكرية، منها 523 مدرسة حكومية و84 مركزاً للتدريب المهني وعدة فروع للجامعة اللبنانية. وأُغلق نحو 400 مدرسة رسمية نتيجة للهجمات المباشرة والمستمرة في بعض المناطق. وقد أثَّر هذا النزوح بشدة على استمرارية التعليم، إذ نزح حوالي 500,000 طالب، و18,792 معلماً في المدارس الرسمية، و16,798 معلماً في المدارس الخاصة. وقد تراجع الحضور في المدارس نتيجة لاستخدام مواقع التعليم كملاجئ. وفي كانون الثاني/يناير 2025، أجرت اليونيسف تقييماً سريعاً لفهم تأثير الحرب على الأطفال واستجلاء الوضع بعد وقف إطلاق النار. وتُظْهِرُ النتائج أن 69 في المائة من الأطفال لم يذهبوا إلى المدرسة خلال الحرب، ولم يَعُد 31 في المائة منهم إلى المدرسة حتى بعد وقف إطلاق النار. ويُعرِب معظم ولاة أمور الطلاب (85 في المائة) عن قلق شديد بشأن مستقبل أطفالهم التعليمي. وما أحدثته الحرب من تعطيل للتعليم يضاعف خطر استغلال الأطفال، بما في ذلك خطر عمالة الأطفال في وظائف خطرة.

© UNICEF/UNI652308/Choufany

© UNICEF/UNI707584/Choufany

5. الأثر الاقتصادي

طالت أضرار الحرب قطاعات اقتصادية رئيسية في البلد، مثل السياحة والزراعة والصناعة والتجارة والتدفقات المالية، وغيرها من الخدمات. وتشير توقعات النتائج إلى انخفاض في مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد إلى 5.5 في المائة في عام 2024.

والزراعة قطاع استراتيجي في الاقتصاد اللبناني، حيث بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 8 في المائة في عام 2021. وللزراعة أهمية اقتصادية كبيرة في المناطق المستهدفة في لبنان، ما ضاعف أثر الحرب على القطاع الزراعي والغذائي، نتيجة للقصف والحرائق وفوات موسمي الحصاد والغرس. وتأثرت المحاصيل الرئيسية بالحرائق الناجمة عن القصف. وأضرَّ استخدام الفسفور الأبيض وغيره من المواد الكيميائية، علاوة على القصف، بما مجموعه 2,193 هكتاراً من الأراضي الزراعية والمراعي (1,917 هكتاراً من الغابات و275 هكتاراً من الأراضي الزراعية). وشملت الأضرار التي لحقت بالأراضي الزراعية الخسارة الإجمالية البالغة 134 هكتاراً من الزيتون و48 هكتاراً من أشجار الحمضيات و44 هكتاراً من أشجار الموز و15 هكتاراً من أشجار الفاكهة الأخرى. وإلى جانب حرق الأراضي، تسبّبت الهجمات المتواصلة بالتخلي عن أكثر من 12,000 هكتار من الأراضي الزراعية في محافظتي النبطية والجنوب. وتسبّب فوات موسم الحصاد بخسائر جسيمة في مداخيل المزارعين. وكانت الأضرار شديدة على بعض المحاصيل، مثل الزيتون والأفوكادو والمنتجات الحرجية غير الخشبية. وأُبلِغ عن أكبر الخسائر جرّاء فوات موسم الحصاد في أقضية مرجعيون وبنت جبيل وحاصبيا والنبطية، حيث أفادت التقارير بأن المحاصيل تقلّصت بنسب 84 في المائة و75 في المائة و70 في المائة و62 في المائة على التوالي. وأُبلِغ عن خسائر كبيرة في الماشية في المناطق المستهدفة. وتشير التقديرات إلى أن المزارعين في محافظتي الجنوب والنبطية فَقَدوا حوالي 10 في المائة من أصول الماشية، وباعوا حوالي 30 في المائة من الماشية بخسارة.

وتمثل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حوالي 90 في المائة من الاقتصاد اللبناني، وتتركَّز بشكل كبير في محافظتي بيروت وجبل لبنان. وأُجبِر العديد من هذه المؤسسات على وقف عملياته نتيجة للقصف المباشر، وعدم اليقين الاقتصادي، ونزوح المالكين والعمال، وتضرر البنى الأساسيّة، وتعطُّل سلسلة الإمداد. كما أعاقت عملها اليومي الأضرار التي لحقت بالبنية الأساسية مثل إمدادات المياه والطرق والكهرباء والاتصالات. وقد أثَّر ذلك بشكل مباشر على إنتاج هذه المؤسسات وإمكاناتها وتعرّض أكثر من نصف الشركات التي شملها المسح (55 في المائة)، في جميع أنحاء لبنان، لأضرار في المباني. وأفادت نسبة 9 في المائة من الشركات بأن مبانيها قد دُمِّرت، وأفادت التقارير بأن 7 في المائة منها تعرّضت لأضرار جسيمة.

وأبلغت 50 في المائة من الشركات في قطاع الصناعة عن أضرار في مبانيها. ووفقاً لتقييم أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سجَّلت محافظة النبطية أعلى نسبة من المباني التجارية التي إما تضرّرت بشدة أو لحق بها دمار كامل، بلغت 31 في المائة من المؤسسات التي شملها المسح، تليها محافظة جنوب لبنان بنسبة 23 في المائة.

أثَّرت الحرب بشكل كبير على استمرارية أنشطة وعمليات المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في جميع أنحاء البلد. وتعطّلت حوالي 15 في المائة من المشاريع ومن أنشطة سُبُل العيش التي شملها المسح بشكل دائم. وأُغلِق حوالي 21 في المائة من المشاريع مؤقتاً، وباتت حوالي 40 في المائة منها تعمل بطاقات أقل، في حين تمكنت 24 في المائة من العمل بشكل طبيعي.

وواجه قطاع الصناعة اضطرابات شديدة: فقد أغلقت 13 في المائة من الأعمال التجارية أبوابها

بشكل دائم، وأوقفت 20 في المائة عملياتها مؤقتاً، وتعمل حوالي 45 في المائة منها جزئياً، ولا تزيد نسبة المؤسسات العاملة في هذا القطاع التي تعمل تحت ظروف عادية على 22 في المائة. وشهدت القطاعات الإنتاجية والخدماتية الرئيسية انخفاضاً كبيراً في ناتجها الحقيقي، ومنها قطاعات التعدين والصناعة والمرافق، حيث أفادت التقارير بأن الإنتاج قد انخفض بنسبة 43 في المائة. والاضطرابات في قطاع الصناعة لها تداعيات كبيرة على التعافي الاقتصادي، نظراً للدور الحاسم الذي تؤديه الصناعة في التعافي.

وفي المناطق الأكثر تضرراً من الحرب، أُجبِر حوالي 70 في المائة من المشاريع على الإغلاق بالكامل، في حين تمكن 18 في المائة من العمل بشكلٍ محدود، لبضعة أيام في الأسبوع، أو بضع ساعاتٍ في اليوم. وتمكنت 12 في المائة فقط من الشركات في هذه المناطق من الحفاظ على عملياتها الكاملة أثناء الحرب.

واستمرت الآثار على الشركات المتضرّرة من الحرب حتى بعد وقف إطلاق النار. وبعد إعلان وقف إطلاق النار، ظلت 24 في المائة من الشركات مغلقة، وباشرت 20 في المائة عملياتها جزئياً فقط، و56 في المائة عملياتها بالكامل. وظل الاستثمار الأجنبي المباشر منخفضاً للغاية منذ بداية الأزمة المالية والاقتصادية في عام 2019، حيث تراجع من 2.7 مليار دولار قبل الأزمة في عام 2018 إلى 0.6 مليار دولار فقط في عام 2023. ومن المتوقع أن تعيق الحرب تدفقات رأس المال المتدنية أصلاً إلى لبنان.

6. التوقعات الاقتصادية

قد يؤدي الانتقال السياسي في لبنان، بما في ذلك انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل الحكومة، إلى تحفيز إصلاحات حاسمة. وعلى الرغم من إعراب كل من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء عن الالتزام بالتغيير، يتطلب التقدّم الحقيقي إجراءات ملموسة. وتشمل الأولويات الرئيسية مكافحة الفساد وتعزيز الوظائف الحكومية الأساسية، ولا سيّما في التخطيط وصنع القرار، والأمن وسيادة القانون، وتوليد الإيرادات، والإدارة المالية العامة، والحماية الاجتماعية، والرقابة. هذه الإصلاحات ضرورية، ليس فقط للتعافي من تداعيات الحرب، بل أيضاً لمعالجة الأزمات التي كان لبنان يعاني منها أصلاً.

وتشير التوقعات الاقتصادية إلى أن نجاح الإصلاحات سيمكّن من نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.2 في المائة في عام 2026 وبنسبة 7.1 في المائة في عام 2027. وعلى الرغم من ذلك، وحتى إذا ما تحققت نسب النمو هذه، لا يُتوقّع للناتج المحلي الإجمالي أن يزيد على 46.9 مليار دولار في عام 2030، ليبقى أقل بنسبة 8.4 في المائة من أعلى قيمة سُجِّلت له قبل الأزمة المالية، أي 51.2 مليار دولار في عام 2017. ويتطلب تحقيق هذا المستوى من النمو وضع برنامج إصلاحي صارم، مع إعطاء الأولوية للإصلاحات المحفِّزة للنمو وإعادة بناء مؤسسات الدولة. وهذا يتطلب التزاماً سياسياً، وتوافقاً على حجم الإصلاحات وترتيب أولوياتها.

© UNDP/ Rana Sweidan

7. توصيات في مجال السياسات: خطة للتعافي السريع والمستدام

تتمحور خطة التعافي حول أربعة مجالات ذات أولوية، تتماشى مع أولويات الحكومة على النحو المبيّن في البيان الوزاري للحكومة المشكَّلة حديثاً. ومن المتوقع أن تؤدي الحكومة دوراً قيادياً في تنفيذها:

(أ) المجال الأولوي 1:

استعادة وتحسين وظائف الدولة وقدراتها على جميع المستويات الإدارية، لإعادة إرساء ودعم الحوكمة المحلية والمركزية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. والهدف هو تمكين المؤسسات الحكومية، بما فيها البلديات، من استئناف مهامها الأساسية في مجال الحوكمة وتقديم الخدمات، وإعادة بناء ثقة الجمهور واستعادة ثقة المجتمع الدولي، والاضطلاع بدور قيادي في تنفيذ خطة التعافي. وسيركّز الدعم على المضي قُدُماً في الإصلاحات الأساسية في الإدارة العامة، والإدارة المالية العامة، والحوكمة المحلية. وسيشمل تعزيز القدرات الوطنية على إجراء الانتخابات، وسيمكّن من تنفيذ إصلاحات شاملة في نظام العدالة لإعادة بناء الثقة فيه.

(ب) المجال الأولوي 2:

دفع عجلة التعافي الاقتصادي من خلال إجراء إصلاحات اقتصادية محدّدة الأهداف، وإنعاش النُّظُم الغذائية وتشجيع توليد فرص عمل لائقة، واستعادة ثقة الشركات التجارية، وتعزيز ريادة الأعمال. والهدف هو إنعاش النشاط الاقتصادي من خلال إطلاق حزمة شاملة من الإصلاحات والحوافز التي تدفع القطاع الخاص إلى النمو، وتشجّع الاستثمارات، وتولِّد فرص عمل لائقة ومنتِجة. وستركِّز التدخلات على استعادة استقرار الاقتصاد الكلي، وتحسين بيئة الأعمال، وتمكين المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم من الاستثمار والتوسّع وتوليد فرص عمل وأداء دور مركزي في عملية التعافي.

(ج) المجال الأولوي 3:

ضمان توفير خدمات أساسية بمزيد من الكفاءة والاستدامة مع تعزيز النُّظُم الوطنية للحماية الاجتماعية. والهدف هو استعادة الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، وتحسين فرص الحصول على الغذاء، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي للفئات الشديدة الفقر، وسدّ فجوة الفقر التي تهدّد العدد المتزايد من السكان الذين يعيشون في فقر مدقع. وستركّز خطة التعافي على إعادة بناء وتأهيل المرافق والبنى الأساسية المتضرّرة الضرورية لتوفير الخدمات الأساسية ومستلزمات الحياة مثل الغذاء، والصحة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي، والخدمات الاجتماعية الأخرى. وتشمل هذه المرافق المستشفيات، ومراكز الرعاية الصحية الأولية، والمدارس، ومراكز التنمية الاجتماعية. وتشكِّل النُّظُم والسياسات وآليات التنفيذ مجالات رئيسية يجب تحسينها في إطار خطة التعافي، لا سيّما في مجالات الحماية الاجتماعية، بما في ذلك المساعدة الاجتماعية، والحصول على خدمات تعليمية وصحية جيدة.

(د) المجال الأولوي 4:

استعادة النُّظُم البيئية في لبنان. والهدف هو معالجة التدهور البيئي الناجم عن الأعمال العدائية، بما في ذلك الإدارة الآمنة للحطام، وترميم مواقع مكبّات النفايات المتضرّرة، وإزالة النفايات الملوّثة ومعالجتها، وإزالة الذخائر غير المنفجرة، وإحياء النظام الإيكولوجي بشكل عام. ويشمل ذلك تعزيز القدرات المؤسسية لتقييم المخاطر البيئية والحماية منها. وفي سياق نهج إعادة البناء بشكل أفضل، ستركّز الجهود على استعادة إمدادات الطاقة الحيوية وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة.

E/ESCWA/CL6.GCP/2025/2/Policy Brief
2500409A